



التحليل الوظيفي للجريمة من منظور انثروبولوجي (دراسة في الأنثروبولوجيا الجنائية)

أ.م.د. هلال عبد السادة حيدر العكيلي
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق
البريد الإلكتروني: helal.obaid@coart.uobaghdad.edu.iq

الملخص

يسعى هذا البحث إلى مناقشة التحليل الوظيفي للجريمة من خلال المنظور الأنثروبولوجي، ودور الأنثروبولوجيا الجنائية في الكشف عن طبيعة الإجرام، لذلك فقد حاولنا أولاً البحث في مفهوم وتطور الأنثروبولوجيا الجنائية، ثم انتقلنا ثانياً إلى معالجة مفهوم الجريمة من منظور البنائية الوظيفية، من حيث دراسة أسباب هذه الجريمة وعواملها وشرحنا ثالثاً فهم السلوك الإجرامي ودوافعه وأسبابه من خلال تفسيرات الاتجاه الوظيفي. على صعيد الكشف عن المكونات الداخلية والخارجية لارتكاب الجريمة، من سمات شخصية وعوامل نشأته الاجتماعية أو إلى سمات البناء الاجتماعي أو الثقافي الشامل، وذلك من أجل إيضاح المحاور التي تبني عليها الأنثروبولوجيا تفسيرها الوظيفي للجريمة ومن جهة أخرى فإن هذا البحث حاول أيضاً أن تقدم نقداً لتناول أماكن الضعف في الأنثروبولوجيا الجنائية التي قد لا تسمح بالوصول إلى نتائج موضوعية وهو ما يجعل هذا البحث مهم بشكل أساسي في إظهار السبل العلمية والمنهجية في ضبط موضوع الأنثروبولوجيا الجنائية من الناحية الوظيفية كما من الناحية الشكلية.

الكلمات المفتاحية: الأنثروبولوجيا، الجريمة، المجرم، الوظيفة، أنثروبولوجيا الجنائية.

Functional Analysis of Crime from an Anthropological Perspective (A Study in Criminal Anthropology)

Asst. Prof. Dr. Hilal Abdul-Sadah Haidar Al-Akeeli
Department of Sociology, College of Arts, University of Baghdad, Iraq
Email: helal.obaid@coart.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT

This study seeks to discuss the functional analysis of crime from an anthropological perspective and to examine the role of criminal anthropology in revealing the nature of criminal behaviour. Accordingly, the research first explores the concept and historical development of criminal anthropology. Second, it addresses the concept of crime from the perspective of functional structuralism by examining the causes and contributing factors of crime. Third, it explains the understanding of criminal behaviour, its motives, and its causes through the interpretations offered by the functionalist approach.

At the level of identifying the internal and external components involved in committing a crime, the study focuses on personality traits, factors of social upbringing, and characteristics of the broader social and cultural structure. This is intended to clarify the main axes upon which anthropology builds its functional interpretation of crime. On the other hand, the research also attempts to provide a critical review of the weaknesses in criminal anthropology that may hinder the achievement of objective results. Therefore, the study is primarily concerned with highlighting scientific and methodological approaches for regulating and refining the subject of criminal anthropology, both from a functional and a formal perspective.

Keywords: Anthropology; Crime; Criminal; Function; Criminal Anthropology.

المقدمة:

اسهمت الأنثروبولوجيا عموماً بتقديم مفاهيم جديدة، من خلال دراسة الإنسان ضمن الفترات التاريخية المتتالية، ولم تبقى الأنثروبولوجيا مبحثاً عاماً، بل لقد تحولت إلى اختصاصات وفروع وحقول كان من بينها حقل الأنثروبولوجيا الجنائية، ولأن هذا البحث يهتم بدراسة التحليل الوظيفي للجريمة من منظور أنثروبولوجي، فكان لابد من تقسيم البحث إلى أربع مباحث أساسية، تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار العام للبحث، بدءاً من مشكلة البحث والتساؤلات التي تثيرها هذه المشكلة، إلى الأهمية والأهداف والمنهج المستخدم في هذا البحث، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا المصطلحات والمفاهيم الأساسية للبحث كمفهوم الجريمة والوظيفة والتحليل الوظيفي والأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا الجنائية، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى أولاً إلى تعريف الأنثروبولوجيا الجنائية، ثم تناولنا ثانياً الجريمة من منظور البنائية الوظيفية، وأخيراً بحثنا في المكونات البنائية للجريمة من خلال التفسيرات الوظيفية، أما المبحث الرابع فقد كان لعرض جملة النتائج والمقترحات التي توصل لها هذا البحث.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث**أولاً: موضوع البحث**

تكمن مشكلة البحث في دراسة الدور الذي يؤديه التحليل الوظيفي من منظور الأنثروبولوجيا في ميدان الدراسة العلمية للإنسان، حيث يمكن القول إن أنواع الجرائم تتعدد، بحيث نجد أن الجريمة قد يتم ارتكابها إما بشكل غير مباشر أو عن طريق الإصرار والتصميم المسبق؛ أي: الجرائم التي ترتكب عمداً، ولطالما كانت الجريمة هي سلوك إنساني، باعتبارها نتيجة تداخل وتفاعل هذه الشخصية مع الظروف الخارجية للعالم، إذ يبدو هنا أن تحليل صفات الشخصية الإجرامية وظيفياً، لا بد أن يؤكد بأن القرار الإجرامي صادر عن نفسية منحرفة. لذلك تعتبر الأنثروبولوجيا الجنائية مدخلاً أساسياً لتفسير هذا السلوك أو الفعل الإجرامي من خلال الاعتماد على خصائص محددة للمجرم نفسه، وهذا يعني إن إشكالية بحثنا هنا تنصب على إيضاح مفهوم جريمة ودلالاتها الاجتماعية والممارسات الثقافية المرافقة له، كما تتطوي الإشكالية على البحث في البعد الأنثروبولوجي لمفهوم جريمة، وكذلك التحليل الوظيفي لها، من حيث إن الجريمة بالمعنى الكلاسيكي تعني الاعتداء على الحياة الاجتماعية، في حين يذهب علماء أنثروبولوجيا الجنائية إلى أدرجها ضمن فلسفة حديثة من حيث إن الجريمة ظاهرة فردية، حيث إن المجرم نفسه هو إنسان له كيان معقد التركيب، لذلك يبدو أن اللجوء إلى المقاربة الأنثروبولوجية يمكن أن تمنح رؤية شاملة وديناميكية وعلائقية للظاهرة الإجرامية في إطار الإنسان الكلي. والسؤال الأساسي الذي يتمخض هو: كيف يمكن فهم السلوك الإجرامي ودوافعه وأسبابه من خلال تفسيرات الاتجاه الوظيفي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأساسي التساؤلات التالية:

1. ما مفهوم التحليل الوظيفي للجريمة؟
2. ماهي أنثروبولوجيا الجنائية؟ وما تصنيفها بين الوحدات المتعددة التي تنتظم داخل الحقل الأنثروبولوجي العام؟
3. ما هي الجوانب التي يحاول التحليل الوظيفي البحث فيها من حيث الطبيعة والموضوع من المنظور الأنثروبولوجي؟

ثانياً: أهمية الدراسة.

يمكن الحديث عن أهمية هذا البحث في شقين أساسين هما:

أ. **الأهمية النظرية:** حيث يمتاز هذا البحث بأنه يقدم دراسة نظرية حول أنثروبولوجيا، واختصاصاتها المتعددة، مروراً بتعريفها والكشف عن خصائص البحث الأنثروبولوجي، ومدى مشاركته في خلق نظرية علمية تفسر تطور المجتمعات، وآليات فهم التركيب الاجتماعي الأنثروبولوجي على المستوى النظري.

ب. **الأهمية التطبيقية:** لطالما كانت أنثروبولوجيا منطلقاً من الواقع الإنساني الذي عاشته المجتمعات، وطالما أن الحديث يجري عن أنثروبولوجيا الجنائية، والتحليل الوظيفي لمفهوم الجريمة، فإن أهمية هذا البحث التطبيقية تأتي من كونه يبحث في التفسيرات الوظيفية لفهم سلوك المجرم، من خلال التطبيقات الميدانية للأنثروبولوجيا الجنائية، وكيفية توظيفها في المجتمعات المعاصرة من حيث تشكيل الوعي الثقافي والاجتماعي الذي يتيح التخطيط لحياة أفضل، من أجل وضع الخطط والخطوات الأساسية لمواجهة المشكلات التي يتعرض لها المجتمع كتنامي ظاهرة الجريمة.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

يهدف هذا البحث إلى:

1. دراسة تفسيرات التحليل الوظيفي للجريمة من منظور الأنثروبولوجيا.
2. تأكيد دور النظرية الوظيفية في تحليل وتفسير الجريمة.
3. الكشف عن دور الأنثروبولوجيا الجنائية في إيضاح الكيفية التي تتم فيها دراسة الجريمة دراسة علمية ومنهجية، من خلال الإضاءة على جميع الجوانب البيولوجية والتشريحية والفيزيولوجية والفعلية والنفسية للإنسان المجرم، والبحث في الأسباب التي من الممكن أن تجعل من الإنسان مجرماً.
4. تقديم رؤية أنثروبولوجية لمفهوم الجريمة وما ينجم عنه من ممارسات ثقافية وسلوكية للأشخاص المجرمين داخل المجتمع، عن طريق الكشف عن البعد الأنثروبولوجي للجريمة عن طريق التفسير والقراءة التي تقدمها الأنثروبولوجيا الجنائية.

رابعاً: مجالات البحث

يهتم هذا البحث في تحليل الوظيفي للجريمة من منظور أنثروبولوجي، محاولاً إبراز مفهوم أنثروبولوجيا الجنائية من خلال تقصي مفهوم هذه أنثروبولوجيا والنواحي والميادين والمجالات التي يمكن تطبيقها في حقولها البحثية، كما أن مجال البحث هنا يقتصر على الوقوف على طبيعة النظرية الوظيفية ودورها في تحليل الجريمة من حيث الجانب النظري الذي يقدم المفاهيم الأساسية لتطبيقها في عملية الكشف عن الطبيعة الإجرامية وإلى الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تقف وراء ارتكاب الإنسان للجريمة داخل المجتمع العراقي.

خامساً: منهجية البحث:

تعتمد معظم الدراسات الأنثروبولوجية على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الذي يساعد على الكشف عن طبيعة التفسيرات الوظيفية للسلوك الإجرامي بشكل عام، وأنثروبولوجيا الجنائية بشكل خاص.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية (المصطلحات العلمية) والدراسات السابقة

أولاً: الجريمة:

تعرف الجريمة لغة من أن جرم- (الجُرم) و(الجريمة) الذنب تقول فيه (جرم) وأجرام) و(اجترام). و(الجرم) بالكسر الجسد و(جَرم) أيضاً لكسب وبابهما ضرب، وتُجرم عليه أي ادعى عليه ذنباً لم يفعله" (مختار الصحاح، 1998: 100).

فالجريمة من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية وعانت منها الإنسانية على مر الزمن والجريمة ليست شيئاً مطلقاً، بمعنى أنها تدل على فعل ثابت له أوصاف محدودة، ولكنها شيء نسبي تحدده عوامل كثيرة منها الزمان والمكان والثقافة (الساعاتي، د.ت: 14).

في حين يعرفها "أيميل دوركهايم" بأنها: "الفعل الذي يقع بالمخالفة لشعور الجماعة، فالجريمة تعبر عن انعدام شعور التضامن الاجتماعي لدى الفرد والذي يفسره عدم تزود الفرد بالقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية" (الجوهري، محمد محمود، 2010: 11).

ثانياً: التحليل الوظيفي.

تنوعت التعاريف التي تناولت مفهوم تحليل الوظيفي، فقد تم تعريفه بأنه مصطلح يشير إلى عملية تعريف الوظائف وتحديد محتواها، يعنى بمهام وواجبات ومسؤوليات كل وظيفة ويحدد الظروف التي يتم فيها العمل، والمهارات والخصائص التي يجب أن يمتلكها شاغل الوظيفة (Jones، walters، 1994، p53). كما عرف بأنه عملية جمع وتحليل واعداد المعلومات عن محتوى الوظائف بهدف توفير أساس لوصف الوظائف وتقديم بيانات لعمليات التوظيف والتدريب وتقييم الوظائف وإدارة الأداء، إذ يركز تحليل الوظائف على ما هو متوقع أن يقوم به شاغلوا الوظائف

(Armstrong، 2009، p444).

وعرفه: (عقيلي، 2009، 185)، بأنه عملية جمع معلومات وحقائق واقعية فعلية عن طبيعة وظائف المنظمة وتحليلها وتلخيصها وتقديمها على شكل قوائم مكتوبة تبين مهامها ومسؤولياتها وصلاحياتها والمناخ المادي



والاجتماعي الذي تؤدي فيه، والمخاطر والأمراض المهنية المحتملة التي تصاحب أداءها ومن ثم معرفة وتحديد المهارات والقدرات البشرية اللازمة من أجل أدائها. كما يعرف بأنه: هو عملية منهجية تهدف إلى اكتشاف طبيعة الوظيفة من خلال تقسيمها إلى وحدات وأجزاء أصغر، بحيث يتم وصف ما يتم انجازه من خلال هذه الوظيفة وتحديد القدرات اللازمة لأدائها بشكل فعال

(Morgeson et al, 2020, p.37)
ثالثاً: الوظيفة.

تعرف الوظيفة لغة من مادة وظف ففي لسان العرب لابن منظور هي " من كل شيء ما يقدر له في كل يوم رزق أو طعام، أو علف، أو شراب وجمعها الوظائف والوظف "(ابن منظور، د.ت، 4869/6). ولذلك يلاحظ أن مصطلح الوظيفة حمل معنى التقدير والتعيين "ووظف الشيء على نفسه ووظفه توظيفاً، ألزمه إياه، وقد وظفت له توظيفاً على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجل" (ابن منظور، د.ت، 4869/6). أما اصطلاحياً فتعرف الوظيفة بأنها المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التركيبي أو التحليلي "(السافي، 1977: 203).

ثانياً: الأنثروبولوجيا:

تعرف الأنثروبولوجيا لغة بأنها علم الإنسان، أي العلم الذي يبحث في أصل الجنس البشري وتاريخ تطوره وأعرافه وعاداته ومعتقداته وعلاقاته وتوزيعه الجغرافي، وفي السلالات البشرية وخصائصها ومميزاتها" (أحمد

مختار، 2008: 420)

وهناك تفسيرات مختلفة للأنثروبولوجيا بحسب المدارس والبلدان التي تتحدث عن طبيعة الأنثروبولوجيا، "فبينما يعني في أوروبا الأنثروبولوجيا الفيزيائية، وينظر إلى علمي الآثار واللغويات كفرعين منفصلين، فإن الأمريكيين يستخدمون مصطلح الأنثروبولوجيا أو الإثنوغرافيا لوصف الإثنوغرافيا الثقافية، والتي يطلق عليها البريطانيون انثروبولوجيا الاجتماعية (كلوكهون، 1964: 209).

في حين ذهب والتر تايلور في تعريف للأنثروبولوجيا بأنها " الدراسة البيوثقافية المقارنة للإنسان مع الكائنات الحية الأخرى" (حجازي، 2005: 157).

ثالثاً: انثروبولوجيا الجنائية:

يشير مفهوم أنثروبولوجيا الجنائية إلى " علم طبائع المجرم ومضمون هذا العلم هو دراسة المظاهر العضوية والنفسية للمجرمين سواء ما يتعلق بخصائصهم البدنية الظاهرة أو بأجهزة جسمهم الداخلية، غرائزهم، عواطفهم، وعلاقة هذه المظاهر بخصائص الجريمة" (السمالوطي، 1983: 45). كذلك تعرف أنثروبولوجيا الجنائية بأنها " العلم الذي يعنى بدراسة الإنسان في كل جوانب حياته، وهي علم يختص بدراسة التاريخ الطبيعي للإنسان بجميع أجناسه البشرية" (الدوري، 1984: 114)

الدراسات السابقة:

1. دراسات عراقية:

دراسة (سعيد خضر، 2020) اهتمت هذه الدراسة بالبحث في دور الوظيفة كركن في الجريمة (دراسة تحليلية مقارنة) وركز البحث على دور الصفة الوظيفية في القانون الجنائي بوصفها ركناً مفترضاً في الجريمة ونظمها المشروع من خلال حالتين: الأولى وهي كون الجاني موظفاً أو مكلفاً بخدمة عامة في بعض الجرائم مثل جريمة الرشوة وجريمة القبض على الأشخاص خلافاً للقانون، والثانية، كون المجني عليه موظفاً أو مكلفاً بخدمة عامة في بعض آخر من الجرائم، مثل جريمة إهانة أو تهديد.

2. دراسات عربية:

دراسة (محمد الصغير، 2010): اهتمت الدراسة في البحث في أبحاث السياسة الجنائية المعاصرة، وهو مجال لم يحظ بالاهتمام الكافي كما يرى الباحث، حيث سعى الباحث إلى البحث في علم الأنثروبولوجيا الجنائية، التي هي في الأصل من العلوم المكونة لعلم الإجرام والعقاب، حيث يأتي علم السياسة الجنائية الذي ينظم نتائج هذه العلوم ويصوغها في خطة شاملة.



3. دراسات اجنبية:

دراسة (Henrik Vigh & David Sausdal 2018) اهتم البحث بدراسة أنثروبولوجيا الجريمة ضمن الأنثروبولوجيا السياسية، حيث ذهبت هذه الدراسة إلى اعتبار الجريمة ليست تصرف داخلي فردي بل يعود إلى منطوق اجتماعي متناعم، فبحثت في الأسباب والاتجاهات والتأثيرات والتشكيلات الدقيقة التي تركز على سلوك المجرم.

المبحث الثالث: الأنثروبولوجيا الجنائية والتفسيرات الوظيفية لظاهرة الإجمام أولاً: نشأة وتطور مفهوم أنثروبولوجيا الجنائية:

كل علم لا بد له من وجود عناصر ثلاثة . هي الموضوع والهدف والمنهج. والحديث عن الأنثروبولوجيا الجنائية كعلم لا بد أن يصدق عليه ما يصدق على بقية العلوم من حيث تحقق شروط العلم. ذلك أن العلوم المعاصرة أصبحت كذلك. عندما حققت تلك الشروط التي تتعلق بالعناصر التي لا بد من توافرها. وبالنسبة الى الأنثروبولوجيا الجنائية فإنها قد جاءت نتيجة التطور الطويل للبحث العلمي وانفصال بعض العلوم عن العلم الاساسي الذي كانت جزءاً منه. فعلم الإناسة العام أو الأنثروبولوجيا لم يكن ليستمر طويلاً من دون أن يخضع لمثل ما خضعت له بقية العلوم. ونعني بذلك أن تتعدد الاختصاصات وأن يصبح لزاماً على هذا العلم أن يتشظى إلى علوم أكثر تخصصاً. مادامت شروط تكون العلم قد أخذت تتبلور أكثر فأكثر.

وبالفعل وبسبب النزعة التطورية فإن الأنثروبولوجيا الجنائية كعلم قد شق طريقه لتحقيق الاستقلال عن علم الإناسة العام وهو ما يذكره باحثون، بان " الأنثروبولوجيا الجنائية ما هي إلا امتداد للنزعة التطورية التي سيطرت على الساحة العلمية، وبدأت ولادة فروع عملية متخصصة تنشق عن علم الأنثروبولوجيا بشكل عام، ومنها الأنثروبولوجيا الجنائية، ويرى باحثون أنه " حقل جديد يختص بدراسة المجرم من حيث تكوينه العضوي والتشريحي والفيزيولوجي والعقلي، وقد استعان هذا العلم بقواعد المنهج العلمي من ملاحظة علمية، إلى فحوص مختبرية وتشريحية، إلى دراسات اجتماعية ونفسية" (الدوري، ص115).

من جهة أخرى كان لا بد لعلم أنثروبولوجيا الجنائي أن يتوسع في حدود ومجال الموضوعات التي يجب عليه أن يعالجها. فلكي يمتلك هذا العلم سمة للعمومية والموضوعية كان عليه أن يدرس الإنسان المجرم من جميع جوانب وخصائص تكونه فلا يمكن تحقيق الموضوعية في العلم إلا إذا استطاع هذا العلم أن يحيط بمجمل الأسباب والعوامل والمؤثرات التي تشرح آلية الجريمة وطبيعة الجريمة وكيفية تكون المجرم اجتماعياً ونفسياً و فيزيولوجياً وتشريحياً . مما اقتضى ان تتضافر لهذا العلم مجموعة من العوامل التي تسهم في جعله علماً دقيقاً .. فكلما أحاط العلم بموضوعه واستعان بمناهج أكثر تطوراً. كلما توصل العلم إلى نتائج أكثر دقة. حتى أن هذا العلم كان له جانب فقهي. فنحن نجد أن الفقه قد أسهم في جانب من جوانبه في إثراء الأنثروبولوجيا الجنائية ما يشير الى أن تحقق شروط هذا العلم قد قاربت الاستيفاء، بحيث تأتي الدراسات في هذا الشأن عامة وموضوعية حتى في جانبه الفقهي وهو ما يراه باحثون بأن هذا العلم " وقد امتد ليشمل بالدراسة جميع الجوانب البيولوجية والتشريحية والفيزيولوجية والفعلية والنفسية للإنسان المجرم إلى كل ما من شأنه أن يجعل من الإنسان مجرماً، سواء كان الأمر يعود إلى أسباب ذاتية أو أسباب (عوامل) غير ذاتية، فهو علم يبحث في الأسباب متكاملة وفي كيفية معالجتها والوقاية منها، وقد عرف الفقه القديم والحديث على السواء دراسات مهمة وكتابات عديدة في الأنثروبولوجيا الجنائية تدل على أهميته التطبيقية" (أكرم نشأت، 2008).

ومن الجدير بالذكر، أن كل علم إنما يعود الفضل في وجوده للعلماء الذين عملوا بشكل جاد ودؤوب من أجل إظهار هذا العلم بالصيغة الأكثر تطوراً. فيما يتعلق بعلم أنثروبولوجيا الجنائية فإن الفضل في نشأته وتأسيسه إنما يعود للعالم الإيطالي "لومبروزو" الذي كان له قصب السبق في تطوير هذا العلم. وإعطائه الشكل المناسب من حيث المضمون والشكل والمنهج. وهو ما يشير إليه باحثون بأن ظهور الأنثروبولوجيا يعود إلى "الجنائية إلى ما قبل "لومبروزو"، وإن كان "لومبروزو" هو من كان له فضل السبق في إظهارها كعلم" فقد كان للأبحاث التي قام بها "لومبروزو" مؤسس المدرسة الوضعية الإيطالية فضل السبق في إظهار علم البيولوجيا الجنائية والأنثروبولوجيا الجنائية" (القهوجي، الشاذلي، 2006، ص12).

وفي غير مكان من أوروبا . كما فرنسا يعود الفضل في نشأة أنثروبولوجيا الجنائية إلى ارتباطها بعلم الاجناس البشرية. إذ يبدو أن هناك نوع من التقارب بين كل منهما. إذا إن دراسة طبيعة الاجرام. وعلاقة الاجرام بالأعراق والسلالات البشرية. يملى على أنثروبولوجيا أن تتضافر مع غيرها من العلوم، وخصوصاً علم الأعراق البشرية



أو الأجناس البشرية. من أجل تحقيق درجة أعلى من الدقة خصوصاً، وأن هناك نظريات كثيرة تربط بين السلالة البشرية وطبيعة الجريمة، ولذلك نجد أنه في فرنسا كان هناك فرصة لتطور الأنثروبولوجيا الجنائية بالتوازي مع علم الاجناس البشرية و ينظر الى العالم الفرنسي حيث "يشار إلى أن العالم "بروكا" الذي يعتبر مؤسس لعلم الأجناس البشرية الحديث ويعود له الفضل في إنشاء أول جمعية أنثروبولوجية في مدينة باريس عام 1859 وقد ساعد ذلك على قيام أولى الدراسات الأنثروبولوجية التي تناولت دراسة وتشريح جماجم المجرمين، وكانت هذه الدراسات الرائدة بداية لظهور علم الأنثروبولوجيا الجنائية في معناه العلمي الصحيح، وساعد على ظهور هذا العلم بوجه خاص تلك الدراسات التشريحية الجنائية التي اضطلع بها جراحو السجون الإنكليزية مثل الطبيب "ونسلو" و"مايهيو" و"توميسون ولسون" وكانت جميع دراسات هؤلاء أنثروبولوجية جنائية، تناولت البحث عن نموذجية أنثروبولوجية للمجرم" (الدوري، مرجع سابق، ص119).

يمكن القول أن البحث في تكون و نشأة علم الأنثروبولوجيا الجنائية. يتشابه مع البحث في تشكل ونشأة بقية العلوم. إذ نلاحظ مما سبق أن هذا العلم قد جاء نتيجة تطورات تاريخية طالت موضوع أنثروبولوجيا نفسه. هذا بالإضافة الى أن الحاجة التاريخية لنشوء هذا العلم كانت قد دفعت بالعلماء الذين أتينا على ذكرهم بالعمل على إنشاء هذا العلم. و يلاحظ أيضاً أن نشأة هذا العلم تعود إلى علماء إيطاليين ربما بسبب انتشار الجريمة المنظمة. وبكل الأحوال فإن الأنثروبولوجيا الجنائية قد استوفت شروط العلم. تلك التي أتينا على ذكرها آنفاً.

ثانياً: الجريمة من منظور البنائية الوظيفية:

لطالما كانت الجريمة ظاهرة خطيرة تعاني منها أغلب المجتمعات، ذلك لما لها من دور سلبي يهدد السلامة العامة والتماسك الاجتماعي، حيث إن ظهور وتنامي هذه الظاهرة تسبب الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار في المجتمع بشكل عام، وانطلاقاً من "كل تغير يطال موضوعات العلوم يؤدي إلى إنتاج نظريات جديدة مرافقة لهذه التطورات" (محمد الحسن، 2015: 18).

ووفقاً لذلك فقد ظهرت الكثير من النظريات التي ألقت الضوء على ظاهرة الإجرام، محاولة تفسيرها والوقوف عند أسبابها، فكان هناك نظريات اجتماعية وأخرى بايولوجية، ونفسية، وتعد النظرية البنائية الوظيفية واحدة من تلك النظريات الاجتماعية المهمة، التي اعتمدت في تحليلها للمجتمع على مفهومي البناء والوظيفة، حيث سعت إلى تفسير التوازن والاستقرار في المجتمع وأهم ما يميز هذه النظرية أنها قد نظرت إلى المجتمع باعتباره بناء مستقراً وثابتاً نسبياً، ويتألف المجتمع حسب هذه النظرية من مجموعة من العناصر المتكاملة مع بعضها البعض، وكل منها يأخذ دوره بوظيفة إيجابية من أجل خدمة البناء العام، وترى هذه النظرية أن هذه العناصر تعمل بالاعتماد على الاتفاقات المشتركة فيما بينها، وجليد بالذکر أن هذه النظرية قد استخدمت مفهوم القوة وانعكاساته في البنائية الوظيفية ومن أبرز أعلامها "تالكوت بارسونز" و"روبرت ميرتون"، ومن ثم الوظيفة الجديدة عند "جفري الكسندر" (الهوراني، 2007: 110).

واعتماداً على التحليل الوظيفي لحل "روبرت ميرتون" ظاهرة الجريمة في المجتمع الأمريكي، فوجد أن الفرد قد يندفع إلى ارتكاب الجريمة عندما يتعرض إلى سلسلة الضغوط النفسية الناتجة عن حالة عدم التوافق بين الأهداف الثقافية التي يفرضها النظام الاجتماعي مع الوسائل المؤسسية المشروعة والمسموح بها لتحقيق هذه الأهداف، حيث رأى "ميرتون": "إن التركيز الثقافي داخل المجتمع الأمريكي ينصب على هدف النجاح، كالتحقيق المالي أو السعي للسلطة... الخ، والتي قد لا يستطيع الفرد تحقيقه من خلال القنوات الشرعية نتيجة اصطدامه بالوسائل المسموح بها"

(Robert k merton، 1968، p.45)

أما "إميل دوركايم" فقد اهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والتحليل للوقوف على طبيعتها وأساليب تفسيرها، حيث أشار إلى ما يعرف بالظاهرة السليمة والظاهرة المرضية والمعتلة، فالظاهرة السليمة تعني تلك التي توجد على الصفة التي يجب أن توجد عليها أما المعتلة فهي التي ينبغي أن تكون على نحو مخالف للنحو الذي توجد عليه حسب الواقع، ومن خلال ذلك يمكن أن نقرر أن ظاهرة ما سليمة أو معتلة بناء على التفكير العقلي المجرد، وإنما يراجع هذه الظواهر إلى نموذج اجتماعي معين من مراحل تطوره وعلى هذا تعدد الظاهرة الاجتماعية سليمة بالنسبة إلى النموذج السابق في النوع، وإذا لوحظت هذه المجتمعات في نفس المرحلة المقابلة في أثناء تطورها هي الأخرى، يمكن التحقيق من صحة نتائج القاعدة السابقة بيد أن عموم الظاهرة في نموذج اجتماعي معين من يقوم على أساس من طبيعة الشروط العامة التي تخضع لها الحياة الاجتماعية في هذا النموذج نفسه،

وهذا التحقيق ضروري إذا وجدت هذه الظاهرة في بعض أنواع المجتمعات التي تنته بعد من جميع مراحل تطورها". (طلعت عيسى، وآخرون، دت: 44).

لذلك يرى "دوركايم" إن الجريمة تبدو ظاهرة معتلة، حيث يذهب "دوركايم" إلى التأكيد على أن إدخال الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية السليمة ليس معناه أن المجرم شخص طبيعي التركيب من الناحيتين النفسية والبيولوجية، فإن كلا من هذين الأمرين مستقل عن الآخر، وإنما يعني من وراء إدخال الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية السليمة إلى تأكيد أن الجريمة عامل لا بد منه لسلامة المجتمع وإنها جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم" (دوركايم، 1979: 155).

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن دراسات "دوركايم" و"ميرتون" عن الجريمة قد ساعدت في حدوث تطور عميق في فهم مدلول الجريمة وفي تحديد الإطار السوسولوجي المصاحب لها وأصبح الإجماع في أصوله ليس سوى مفهوم اجتماعي أكثر من مفهوم قانوني أو سيكولوجي.

ثالثاً: المكونات البنائية للجريمة وتفسير التحليل الوظيفي .

تتفاعل مجموعة من المكونات التي تؤدي إلى الجريمة، وهذه المكونات تساعد إلى حد كبير في الكشف عن طبيعة الإنسان المجرم، وفي هذا السياق يمكن القول إن النظريات تتعدد من حيث عدد المكونات ومدى موضوعيتها وقربها من شرح مفهوم الجريمة، وحقيقة المجرم، ومن هذه النظريات البنائية الوظيفية، وبهذا الشأن يمكننا أن نلاحظ أن هناك مكونات تتعلق بالفيزيولوجيا وأخرى تتعلق بالبيئة الاجتماعية، أما تلك المتعلقة بالفيزيولوجيا فهي أولاً الوراثة، ويقول أصحاب هذا الاتجاه أن المجرم يولد مزوداً بالجنات والمورثات التي أخذها عن أبائه وأجداده، وكان الجريمة هنا تابعة لمورثات الشكل والطول، وشكل الوجه وشكل العيون، فالمجرم يرث الجريمة كما يرث صفاته الفيزيولوجية، وفي هذا الشأن يؤكد البعض على دور الوراثة فيرون أن: " الابن قد يرث صفات عضوية أو نفسية أو عقلية عن أبائه وأجداده تدفعه إلى مهاوي الجريمة على سبيل الحتم، وقد استند أسلوب دراسة شجرة العائلة على تتبع الإجماع في عائلة الشخص المجرم خلال أجيال متعاقبة، ومدى انتقالها للفروع من بعد" (الوريكات، 2010: 34).

وإذا كنا قد تحدثنا عن دور الوراثة في الكشف عن طبيعة الإجرام والمجرم، فإنه يغدو من الطبيعي أيضاً أن أصحاب هذا الاتجاه يرجعون الجريمة إلى عوامل فيزيولوجية أيضاً. ولكن هذه المرة من خلال ملاحظة بعض الغدد الموجودة في الجسم الإنساني، فهم يرجعون الجريمة إلى هذه الغدد وإفرازاتها، فإذا كان هناك فرض في الإفراز سلبي أو إيجابي، فإن ذلك يعني أن المجرم يمكن أن يخضع لهذه التفاوتات التي توجد في الغدد الجسمية لأن إفراز الغدد عند هذا الشخص يختلف عن إفرازها عند غيره، مما يجعلها تؤثر على سلوكه أولاً، وقد تؤدي به إلى ارتكاب الجريمة ثانياً، إذا كانت هذه الغدد تعاني من إفراز، وهذه مسألة يمكن أخذها بعين الاعتبار عندما نجد أن الطبع والسلوك قد يتأثر بإفراز الغدد في الجسم، وقد يؤثر في " التكوين العضوي الذي يلعب زيادة إفرازات الغدد أو خمولها أو قلة إفرازاتها، دوراً هاماً في الطبع وأسلوب السلوك (رشوان، 2005: 23).

وما دام الحديث يجري حول الاستعدادات الجسدية عند المجرم لدفعه إلى ارتكاب الجرائم، فإن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون أن هناك بعض الأمراض التي يمكن أن يكون لها تأثيراً كبيراً على السلوك الإجرامي، وفي هذا السياق يكون المرض، ونوعه جزءاً أساسياً من تفسير الجريمة، وتفسير سلوك المجرم في الآن نفسه، ولكن هذا لا يعني أن جميع الأمراض التي يصاب بها الإنسان تؤدي إلى جعله يرتكب الجريمة، أو أن يتحول من شخص سليم إلى شخص منحرف، فالكثير من الدراسات تؤكد أن هناك بعض الأمراض التي تؤثر على سلوك الشخص وتدفعه باتجاه ارتكاب الجريمة، وخصوصاً تلك الأمراض المزمنة، التي تغير من الحالة الصحية للفرد، فتنتقله من حالة إلى أخرى وقد تبين أن هناك من الأمراض ما يسهم في تكوين شخصية المجرم، إذ " تتعدد الأمراض العضوية ولكن ليست كلها مرتبطة بالجريمة، فقد أثبت العلماء مجموعة معينة من الأمراض التي لها صلة وثيقة بالجريمة، كالسل والزهري، فقد أكدت الأبحاث التي قام بها الإيطالي "دي تيليو" والبلجيكي "فيرفاك" و"جود" نسبة لا يستهان بها ممن يعانون من مرض السل بين مرتكبي الجرائم وأسره" (الوريكات، 2010: 56).

ومن الملاحظ أن المكونات الداخلية التي تحدثنا عنها لا تقف وحدها وراء تفسير السلوك الإجرامي، وتفسير طبيعة المجرم، فبالإضافة إلى المكونات الداخلية، هناك مكونات خارجية تمارس دورها في تكوين شخصية المجرم، وما دام الحديث هنا عن التفسيرات الوظيفية للجريمة، فإن اتباع هذا الاتجاه الذين يتحدثون عن المكونات الخارجية يركزون بشكل أساسي على الثقافة، أو النمط الثقافي الذي ينشأ فيه الفرد، فإذا نشأ الفرد في ثقافة مبنية

على العنف والكراهية والعداء، فإن قابلية أن يتحول سلوكه من إنسان سوي طبيعي إلى إنسان مجرم تغدو كبيرة إلى حد بعيد، ذلك أن الثقافة المشبعة بالعنف والكراهية، ترند على تعامل الأفراد فيما بينهم، مما يجعله سبباً رئيسياً ليقفوا وراء تشكيل شخصية المجرم، ولهذا فإن الثقافة هي التي تصنع المجرم، وهي التي يكون لها الدور الأكبر في إيجاد بيئة إجرامية، تسهل على الفرد أن يسلك سلوكاً إجرامياً، والتحليل الوظيفي في هذا السياق يهتم بالثقافة والبناء الاجتماعي وتأثير كل منهما على الفعل الفردي، وهو ما أشار إليه "ميرتون" عندما رأى أن هناك عناصر معينة كالشخصية والثقافة والبناء الاجتماعي باعتبارها تمثل مستويات مختلفة تحليلياً للصياغة التصورية لمسألة الانحراف (حجازي، 1981: 75).

لذلك يمكن القول إن نظرية "روبرت مرتون" تقوم على برهان أساسي في البناء الاجتماعي، وهذا البرهان هو اللامعيارية، حيث تعبر عن توجيه نظري وظيفي وجد من خلاله إلى السلوك الإجرامي باعتباره محصلة البناء الاجتماعي مثله مثل السلوك الامتثالي، حيث رأى "ميرتون" أن المعيارية حالة الانعدام الأخلاقي للوسائل القائمة في كثير من الجماعات التي تتميز بانعدام التكامل بين المكونين الأساسيين لبنائها الاجتماعي، وهي أيضاً حالة الانعدام النظامي التي تتميز بها هذه الوسائل الثقافية" (سامية جابر، د.ت : 250).

والحديث عن الثقافة ودورها في تشكيل شخصية المجرم يقودنا إلى الحديث عن الوسط الاجتماعي الذي ينشأ فيه الفرد، وجدير بالقول إن هذا الوسط الاجتماعي يبدأ مع الأسرة، فالتربية الأسرية ونمطها غالباً قد تقود إلى خلق الأفراد الجانحين، أي أولئك الأفراد الذين يخرجون على التربية الأسرية السليمة المتعارف عليها في مجتمع من المجتمعات، فإذا عانت الأسرة من التفكك وسادت فيها أشكال تربوية غريبة وبعيدة عن السلوك الحسن والتربية الحسنة، فإن هذا لابد أن ينعكس على الأفراد في هذه الأسرة، مما يعني أن شخصية المجرم تتكون منذ الطفولة، أي منذ أن يتشرب هذا الطفل أشكالاً من التربية تفرضها عليه الأسرة وعلاقتها التي تنشأ تحت ضغط مسببات كثيرة مثل الفقر والعنف وعدم الاحترام وغياب القوانين الرادعة داخل هذه الأسرة، والنتيجة تكون أن هذه الأسرة تؤدي إلى خلل في التنشئة الأسرية، فبدلاً من أن تكون الأسرة نواة صالحة لخلق أفراد متوافقين مع المجتمع فإن العكس هو الذي يعكس، أي أن هذه الأسرة تنتج أفراداً جانحين، لديهم استعدادات للتحويل إلى أشخاص يرتكبون الجرائم، لأنهم لا يملكون أية قدرة على مواجهة المواقف الاجتماعية إلا من خلال الجريمة، وقد أشار إلى هذا الأمر باحثون في دور الأسرة، حيث يرى "دوركايم" أن "التنظيم الاجتماعي بشكل جهازاً ضابطاً لسلوك الأفراد في المجتمع، وحين يختل مثل هذا الجهاز فيضطرب في تأدية وظيفته الضابطة، ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزين كل الأهداف المقررة والوسائل المقرر لتحقيقها، وعندئذ تفقد الجهة التقليدية الضابطة قدرتها على تصحيح مسيرة الأفراد وضبط سلوكهم (الدوري، 1981: 27).

وفي عصرنا الراهن، ومع تقدم المعرفة العلمية والتطور الهائل في خلق أدوات التواصل افتراضياً، نجد أنفسنا اليوم أمام أشكال جديدة من الجريمة، وهي أشكال تقوم في معظمها على التقدم العلمي بعد أن انتشرت أدوات ما يعرف بالإنترنت، فأصبحت الجريمة متعلقة بهذا النظام المعلوماتي، الذي استخدمه البشر استخداماً خاطئاً، إذ نلاحظ أن أشكال الجريمة بدأت تتخذ منحاً جديداً وفقاً للقدرات التي أتاحتها النظم السيبرانية الحالية، ما يجعل الجريمة تتخذ طابعاً سيبرانياً جديداً، إذ سهلت هذه الأدوات طريقة ارتكاب الجرائم، مستندة إلى منظومة المعلوماتية فسادت الجريمة بشكل واسع، منها النصب والاحتيال وكذلك التزوير مما يعني أن التقدم العلمي الذي كان يهدف إلى تسهيل حياة البشر وخلق فرص عمل ووسائل تواصل أكثر سهولة بين البشر، فإذا بنا نجد أن الإنسان استغل هذا التقدم العلمي من أجل ارتكاب الجرائم الإلكترونية، وبهذا تكون الجريمة قد " انتقلت من الطور العادي إلى العالم الافتراضي عبر الإنترنت وظهر ما يعرف بالجريمة السيبرانية، فتم ارتكاب النصب والتزوير الإلكتروني والقرصنة والتجسس على الحسابات الخاصة بالمؤسسات العمومية والبنكية والمصرفية، كما ظهرت جريمة الاتلاف المعلوماتي واختراق المنظومة المعلوماتية، وكذلك الحصول على معلومات وبيعها لمن يستحقها" (وداعي، 2021، 58).

يمكن أن نلاحظ أن المكونات التي تؤدي إلى خلق الإنسان المجرم والتي تنوعت بين مكونات داخلية وأخرى خارجية، قد أسهمت إلى حد كبير في تقديم تفسيرات جديدة لشخصية المجرم، فهذه المكونات التي أتينا على ذكرها تتضافر مع بعضها البعض ضمن علاقة جدلية استطاعت الأنثروبولوجيا الجنائية أن تتكون من خلالها نظرية حول الإجرام وشخصية الإنسان المجرم، في سياق عملية الكشف عن طبيعة السلوك الإجرامي الذي يتراوح بين ما هو شخصي وما هو عام، وبين ما هو داخلي وبين ما هو خارجي كما ذكرنا.

المبحث الرابع: النتائج والمقترحات

ناقش هذا البحث مفهوم الأنثروبولوجية الجنائية ودورها في التحليل الوظيفي للجريمة، سواء كانت الجريمة متعلقة بشخصية المجرم أم أنها متعلقة بطبيعة المجتمعات ثقافياً وتربوياً واجتماعياً، وكان من أهم النتائج:

1. لا يمكن النظر إلى شخصية المجرم فقط من خلال انتمائه العرقي أو شكل تكوينه الجسدي وسماته الخارجية، بل إن هناك أيضاً مكونات خارجية يمكن أن تساعد في تكوين شخصية المجرم بحسب التفسيرات البنائية الوظيفية.
2. ترتبط الجريمة بعوامل متعددة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وبالرغم من محاولة بعض الباحثين الفصل بين هذين السياقين فإن الأنثروبولوجيا الجنائية تحتاج إلى تدقيق منهجي وعلمي في النظريات المتعلقة بهذه العوامل.
3. هناك علاقة جدلية في ظهور الجريمة فلا المكونات الداخلية تكفي وحدها لتفسير الجريمة وشخصية المجرم ولا العوامل الخارجية كافية لتفسير الجريمة أيضاً، بل لا بد من الأخذ بعين الاعتبار تضافر جميع العوامل في تفسير شخصية المجرم وبالتالي تفسير الجريمة بشكل عام.
4. لعل البحث في طبيعة الأنثروبولوجيا الجنائية بوصفها علماً يهدف إلى تحقيق نتائج دقيقة يقتضي ضرورة الاطلاع على جميع النظريات الاجتماعية والفيزيولوجية وتكوين موقف علمي أكثر صرامة حيال تفسير الجريمة..
5. هناك خصوصية تمتعت بها الأنثروبولوجيا الجنائية تجعل الخلاف واضحاً بين العلماء الذين فسروا الجريمة انطلاقاً من الشكل وأولئك الذين فسروا الجريمة انطلاقاً من الطرف الاجتماعي والثقافي.
6. ربطت هذه الدراسة بين الأنثروبولوجيا الجنائية وبين العلوم الاجتماعية والنفسية والطبية من حيث شخصية المجرم وطبيعة الجريمة.
7. التحليل الوظيفي لأبعاد الظاهرة الإجرامية يمكن لها أن تستند إلى التفرقة التي أقامها "دوركايم" و"ميرتون" بين البحث عن الأسباب والكشف عن الوظائف في تحليل بعض الظواهر الاجتماعية.
8. الجريمة من وجهة نظر التحليل الوظيفي ونظرياته هي ظاهرة متكررة، من حيث إنها تكرر السلوك الاجتماعي واستمراره في المجتمع.
9. أكدت هذه الدراسة على أثر التقدم العلمي وصولاً إلى ما يسمى بالجريمة السيبرانية.

المقترحات:

يقترح هذا البحث مجموعة من النقاط:

1. التركيز على أهمية تطوير مفهوم أنثروبولوجيا الجنائية وصولاً إلى الموضوعية في البحث الجنائي في الأبحاث القانونية والاجتماعية
2. عدم الاعتماد على نظرية واحدة في تفسير الجريمة بحسب المقولة التي تشير إلى أن نظرية واحدة لا تفسر كل شيء، حيث وجدنا أن هناك الكثير من النظريات التي فسرت الجريمة اجتماعياً وقانونياً وعرقياً وأنثروبولوجياً.
3. ضرورة إعادة بناء الأنثروبولوجيا الجنائية في الدراسات القانونية والاجتماعية والنفسية والطبية، في ضوء معطيات العلم المعاصر التي تؤثر على شكل بين البشر وتسهم في تطوير شكل الجريمة وأدواتها .
4. لا بد من دراسة الأنثروبولوجيا الجنائية على ضوء المناهج العلمية الصارمة التي تمنح هذا العلم دقته وموضوعيته، خاصة في مناهج علم الاجتماع والقانون وفروع الأنثروبولوجيا.

المصادر والمراجع

1. حجازي، سمير سعيد: معجم المصطلحات الحديثة في علم النفس وعلم الاجتماع، دار الكتب العلمية، 2005.
2. جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، المجلد التاسع، مادة (وظف) بيروت، 2009.
3. إميل دوركايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة: محمود قاس، محمد بدوي، مكتبة النهضة المصرية، 1979.
4. احسان، محمد الحسن: النظرية الاجتماعية المتقدمة، ط3، وائل للنشر، عمان، 2015.



5. حسن أكرم، نشأت: علم الأنثروبولوجيا الجنائية، دار الثقافة، ط2، عمان، الأردن، 2008.
6. الساعاتي، سامية حسن: الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
7. سامية محمد جابر: الانحراف والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت.
8. سليمان، عبد المنعم: أصول علم الإجرام أو الجزاء، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1، بيروت، 1996.
9. عامر، مصباح: المدخل إلى علم الأنثروبولوجيا، دار الكتاب الحديث، مصر، 2013.
10. عبد الحميد حسين، رشوان: علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث مصر، 2005.
11. عبد الله أحمد، الوريكات: مبادئ علم الإجرام، دار وائل للنشر الأردن، 2010.
12. عبود، السراج: الوجيز في علم الإجرام والعقاب، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1994.
13. عدنان، الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ذات السلاسل ط3، الكويت، 1984.
14. _____: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط3، ذات السلاسل، الكويت، 1984.
15. _____: علم العقاب ومعاملة المذنبين، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1988.
16. علي عبد القادر القهوجي، فتوح عبد الله الشائلي: علم الإجرام أو علم العقاب، مطابع السعدني، الاسكندرية، 2006.
17. فاضل، مصطفى الساقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، د. ط، القاهرة، 1977.
18. محمد، زيعور: السلوك والقياس الشخصي في علم النفس، الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1990.
19. محمد، طلعت عيسى، وآخرون: الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، د. ت.
20. محمد عبد الكريم، الحوراني: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار مجدلاوي، ط1، 2007.
21. الجوهري، محمد محمود، وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2010.
22. محمد، نصر محمد: الوسيط في علم الإجرام والعقاب، مكتبة القانون والاقتصاد، السعودية، 2012.
23. نبيل، السمالوطي: علم الاجتماع العقابي، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1983.
24. وداعي، عز الدين، خلفي عبد الرحمان: علم الإجرام، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2021.
25. حجازي، مصطفى: الأحداث الجانحون، دراسة ميدانية نفسانية اجتماعية، دار الطليعة، ط2، بيروت، 1981.
26. Jones، J; Walters، D (1994). Human Resources Management In Education. Technomic Publishing Company. USA
27. Armstrong، M (2009). Armstrong's Handbook of Human Resource Management. 11th Edition. Kogan Page. Philadelphia: USA.
28. Morgeson، F; Brannick، M; Levine، E (2020). Job and Work Analysis – Method، Research and Applications for Human Resource Management. 3rd Edition، Saga Publication. USA
29. Akili، Omar (2009). Contemporary Human Resources -4 Management - A Strategic Dimension. Second Edition. Wael Publishing House: Jordan.
30. Morgeson، F; Brannick، M; Levine، E (2020). Job and Work
31. Analysis – Method، Research and Applications for Human Resource Management. 3rd Edition، Saga Publication. USA
32. 6Merton Robert k. Social theory and social structure، freepress، 1968.